روابط أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط في الجنوب العالمي الجديد

[original: [Latin America-Middle East Ties in the New Global South](https://merip.org/2018/04/latin-america-middle-east-ties-in-the-new-global-south/)]

أليخاندرو ڤيلاسكو، عمر ضاحي

[*Middle East Report* 284/285 (Winter 2017)]

ترجمة: م.ف. كَلْفَت

على مدار السنوات العديدة الماضية، كانت ملصقات تصور محاربا صينيا رماديا من التيراكوتا تشد أنظار المسافرين في المطارات الدولية. وهي من ضمن سلسلة ملصقات معلقة على الجدران بحذاء مماشٍ متحركة تعلن عن مصرف إتش إس بي سي الكائن بلندن ويبرز كل واحد منها صورة فوتوغرافية علامتها الموحدة للمفارقة هي جملة أولها "في المستقبل". الحملة مصممة بهدف تصوير إتش إس بي سي بطريقة تضعه في صدارة التقدم المصرفي والتجاري عالميا. وفي الملصق المذكور كان كل ما في الصورة يشبه تماثيل المحاربين الشهيرة المصنوعة من الطين النضيج فيما عدا تفصيلة واحدة: فبدلا من الحذاء ذي الرقبة كان المحارب يلبس شبشبا أصفر وأخضر لامعا. وعلى الصورة كانت الجملة الإعلانية تقول: "في المستقبل، ستكون التجارة بين الجنوب والجنوب هي الشيء العادي وليست بدعة." وأسفل الصورة، تكفلت أربع جمل بتفصيل الفكرة: "التجارة المباشرة بين الأمم سريعة النمو تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي. إتش إس بي سي واحد من المصارف الرائدة في التسوية التجارية بين الصين وأمريكا اللاتينية. هناك عالم جديد يبزغ. كن جزءا منه." يلتقط الملصق، ربما دون قصد من مبدعيه، ملمحا يَبرز على نحو متزايد في علاقات الجنوب والجنوب: ففي العلاقة التجارية بين الصين وأمريكا اللاتينية، كما تقول الصورة ضمنا، يسهم الصينيون بالمحارب العملاق أما الأمريكيون اللاتينيون فيصنعون الشباشب.

العديد من المقالات في هذا العدد التاريخي بالتعاون بين «ناكلا» و«مشروع أبحاث ومعلومات الشرق الأوسط» يفحص الطابع التطوري للعلاقات بين أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط بالنظر إلى العلاقات السياسية والاقتصادية المتغيرة بين الشمال والجنوب. لكن الجدير بالملاحظة كذلك هو الطريقة التي تطورت بها علاقات الجنوب والجنوب نفسها عموما. في عقد ١٩٥٠، صاغ مفكرون من أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط مناصرتهم لعلاقات الجنوب والجنوب بوصفها استجابة لانعدام التكافؤ التنموي بين الشمال والجنوب، ومن هؤلاء المفكرين بنيويون من قبيل الأرجنتيني راؤول بريپيش وقائلون بالتبعية من قبيل المصري سمير أمين. فتحدوا هم ومن معهم النظرية الاقتصادية السائدة، والتي التزمت بمقولة إن التجارة الحرة تعود بالنفع على البلدان الغنية والفقيرة على السواء، مبينين أن عمليات التبادل العالمية كانت خلافا لذلك غير متساوية في جوهرها وأن التجارة الحرة تعمل لخير شمال العالم المتحول صناعيا وضد مصلحة جنوب العالم الذي يغلب عليه الطابع الزراعي. واليوم، يطلق دارسون كثيرون للمنطقتين صافرة الإنذار بشأن علاقات الجنوب والجنوب. فكما توحي صورة المحارب الصيني الجبار، وبالرغم من إمكانات العثور على هذا المصدر البديل للتمويل والتجارة ونقل التكنولوجيا، يخيم على الجنوب خطر التنمية غير المتساوية بين بلدانه وكذلك خطر التراجع عن التحول الصناعي.

# صعود وانهيار النزعة العالم-ثالثية

كان تزايد الروابط الاقتصادية والتنمية الصناعية فيما بين بلدان جنوب العالم وفي داخلها يمثل أحجار الزاوية لحركة العالم الثالث التي دشنها مؤتمر باندونغ في إندونيسيا عام ١٩٥٥. كان المؤتمر علامة زمنية فارقة في التاريخ الحديث كأول مرة يتجمع فيها ممثلو الأمم الأفريقية والآسيوية المحررة للتشاور حول الشؤون العالمية ورسم خارطة مسار تضامني جماعي. لم يقصر مؤتمر باندونغ اهتمامه على الشؤون الداخلية لجنوب العالم. فدعواته إلى وقف التسلح والتعايش السلمي كانت مصرة على أن جنوب العالم لديه واجب أخلاقي تجاه الشؤون العالمية يملي عليه تغيير شكلها وعلى الأخص مكافحة ما كان يراه استهتارا نوويا لدى ’القوتين العظميين‘، الولايات المتحدة والاتحاد السوڤياتي.

بعد ذلك بعقدين، في ١ مايو ١٩٧٤، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٣٢٠٢ الداعي إلى نظام اقتصادي عالمي جديد، وهو مبادرة من مجموعة ال٧٧، كتلة التصويت الجنوبية خالدة الذكر في الجمعية العامة. كانت تلك هي ذروة حركة العالم الثالث، وأتت بما لعله الأشد طموحا على الإطلاق بين دعوات إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي التي تبنتها الجمعية العامة. قدم القرار نقدا للاستعمارية الجديدة، والفصل العنصري، والهيمنة من قبل شمال العالم، كما قدم مطالب مهمة تتعلق بالتحول الصناعي ونقل التكنولوجيا والتمويل العالمي. شمل القرار الخاص بـ«النظام الاقتصادي العالمي الجديد» قسما خاصا يدعو إلى ميثاق سلوك للشركات العابرة للجنسيات، بهدف منع "تدخلها في الشؤون الداخلية للبلاد التي تعمل بها وتعاونها مع الأنظمة العنصرية والحكومات الاستعمارية." كما أيد، بالإضافة إلى ذلك، الغايات المتمثلة في تيسير نقل التكنولوجيا وتطوير المهارات المحلية وتنظيم تحويل الأرباح من الخارج.

في أمريكا اللاتينية، شكل «النظام الاقتصادي العالمي الجديد» أكثر من مجرد برنامج يبتكر سياسيا واقتصاديا؛ فقد صار مسألة حياة أو موت. وبحلول ١٩٧٣، كانت خمس بلدان في نصف الكرة الغربي فقط قد أعلنت انضمامها لحركة عدم الانحياز التي كانت مقترحات «النظام الاقتصادي العالمي الجديد» قد انبثقت عنها. لكن هذه البلدان - كوبا، وتشيلي، وجامايكا، وپيرو، وترينيداد وتوباغو - وفدت إلى كل من حركة عدم الانحياز و«النظام الاقتصادي العالمي الجديد» في خضم تحولات اشتراكية جارية فيها، تترواح بين التغيير الثوري والإصلاح التدريجي. وبصفتها هذه فإنها، مثل بقية المنطقة في حقيقة الأمر، أصبحت هي الخطوط الأمامية في الحرب الباردة المسماة على غير مسمى والتي شهدت انحدار بلد تلو آخر في جنوب العالم إما إلى الدكتاتورية المتوحشة أو الصراع المسلح. وكانت جهود الارتقاء بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية قد قوبلت بمعارضة شديدة في الداخل ومن جانب الولايات المتحدة كذلك على الأخص، والتي رأت في كل جهد للدفع قدما ببدائل للرأسمالية اللبرالية، مهما كان واهنا، تعديا شيوعيا ينبغي سحقه سحقا. فالإطاحة الدامية في ١٩٧٣ بسلڤادور أييندي في تشيلي تحت رعاية أمريكية، متبوعة بتدخلات مستترة وعلنية أشد وحشية حتى من ذلك في الأمريكتين والكاريپي عبر العقدين التاليين، كانت تهدف في المقام الأول إلى قطع الطريق على أي محاولة إصلاح اقتصادي تبتعد عن دائرة التحكم الاقتصادي الأمريكي في المنطقة.

وهكذا فإن دعوة إرنستو (تشي) غيڤارا بصيغة الأمر إلى خلق "ڤيتنامين وثلاثة وڤيتنامات كثيرة" وافقتها في الممارسة سياسة منسقة خاصة بالمساعدات العسكرية والمالية والطبية وغيرها في عقدي ١٩٦٠ و١٩٧٠ من حكومة كوبا الثورية إلى الحركات المناهضة للاستعمار في أفريقيا―من الكونغو إلى أنغولا إلى المؤتمر الوطني الأفريقي، مرورا بغيرها. كان هدف غيڤارا وضع رؤية ومشروع للوحدة والتعاون بين الجنوب والجنوب ينصهر فيهما الاستقلال السياسي والاقتصادي على أسس اشتراكية. أما كوبا فإن انتشارها العالمي كان يستلهم ما يربو على قرن من المحاولات الجارية في أمريكا اللاتينية - وتمتد إلى الوراء حتى نضالات الاستقلال العائدة إلى بواكير القرن التاسع عشر - لإيلاد تكامل إقليمي مستقل عن الولايات المتحدة التي كانت تتحول بشكل متزايد إلى إمپراطورية. وقد خاب معظم هذه الجهود، من كولومبيا الكبرى برئاسة سيمون بوليڤار في ١٨٣٠ وحتى طلعة بوليڤيا سيئة المصير في ١٩٦٧، والهادفة إلى إشعال ثورة قارية في أمريكا الجنوبية. وبالرغم من ذلك، فقد نشأت عن كل إخفاق محاولات جديدة لإحداث التكامل والتعاون الجنوبي-الجنوبي. وقد حمل كل جيل من الأمريكيين اللاتينيين إلى الجيل التالي إحساسا بالاستنفار، هم الذين طالما نُحُّوا جانبا من مشاريع العدالة الاجتماعية والرفاه والتنمية. وعلاوة على ذلك، وإذ تقاطرت أفواج القطاعات الريفية إلى المدن في أنحاء القارة، فقد أطلقت انفجارا حضريا أحدث تحولا في المنطقة وفتح أبواب فرص جديدة للإصلاح والثورة.

لم تكن هذه التغيرات مقتصرة على أمريكا اللاتينية بل شملت أغلب جنوب العالم في عقد ١٩٧٠، مبشرة بجهود جديدة في سبيل تعاون جنوبي-جنوبي يهدف بشكل أكثر مباشرة إلى التنمية الاقتصادية ولا تتوقف عند الثورة المسلحة. في ١٩٦٠، سعت ڤنزويلا، حديثة العهد بالديموقراطية اللبرالية، وبينما هي مصطفة تماما مع الولايات المتحدة في سياق حرب باردة، إلى النهوض بثروتها النفطية على نحو أكثر استقلالية عن المصالح الأمريكية الشمالية والبريطانية التي كانت قد هيمنت على القطاع منذ تأسيسه في عقد ١٩١٠. فاتخذت، كبديل، شركاء لها من الأمم الأخرى لتشكيل منظمة الدول المنتجة للنفط (أوپك). ومع أنها ظلت بلا أنياب في الأغلب الأعم على مدار عقد ١٩٦٠، كشف حظر النفط عام ١٩٧٣ عن كون المنظمة لاعبا جغراسياسيا من الوزن الثقيل. كما أغدق الحظر على ڤنزويلا دولارات نفطية بمقادير غير مسبوقة وبشّر بحقبة عاتية من الاستثمار المحلي، والإنفاق، والنمو، في الصناعة الثقيلة والخفيفة، والبنية التحتية، والتكنولوجيا. وكان من شأن الثروة حديثة العهد أن تقفز بالبلد إلى ما ظن قادتها أنه مكانة جديرة بالعالم الأول وسمح لها بأن تقدم نفسها في صورة مركز للقيادة والمساعدة الاقتصادية لسواها من الأمم الأمريكية اللاتينية. والحق أن قرار الأمم المتحدة الخاص بـ«النظام الاقتصادي العالمي الجديد»، وقد رفعته الرافعة التي بدا أن صدمة النفط في ١٩٧٣ تقدمها لجنوب العالم، شدد على أن "تغيرات لا رجعة فيها طرأت على علاقات القوى في العالم تجعل من المشاركة الفعالة والكاملة والمتساوية للبلدان النامية ضرورة."

وعلى كل حال، ففي أقل من عقد، كانت ڤنزويلا ومعها جنوب العالم بشكل أعم، ستعرف أن هذه القوى كانت أبعد من أن تكون بلا رجعة. فقد أثار «النظام الاقتصادي العالمي الجديد» ردة فعل خبيثة سواء من حيث السياسات أم في الدوائر الأكاديمية السائدة في شمال العالم واعتبر المسؤولون الأمريكيون أنه وصل ميتا. وعندئذ عملت الولايات المتحدة فورا على إضعاف سلطة مجموعة ال٧٧، وانتهت إلى إطلاق مجموعة ال٧ كمنتدى لمناقشة السياسة الاقتصادية بعيدا عن الديموقراطية المنفلتة في الجمعية العامة. وفي الوقت نفسه، فقد شكلت الإيرادات التي نزلت من السماء قوة حركية تضافرت مع رصيد متوفر بسهولة لتتولد مفارقة وفرة في أرجاء جنوب العالم، كما أشارت تيري لِن كارل، العالمة السياسية والمتخصصة في الدراسات الأمريكية اللاتينية، في ملاحظتها الشهيرة. فعقود القرض المبرمة بين الأمم المعتمدة على النفط فاقت وتيرتها وبصورة درامية العوائد الجارية والمتوقعة في خضم انتعاشة نفطية، لتتركها مكشوفة انكشافا خطرا في أوقات انتكاس أسعار النفط. وبحلول عام ١٩٨٢، عجزت المكسيك، الغارقة في الدولارات النفطية والقروض الهائلة المتعاقد عليها في عقد ١٩٧٠، عن تسديد ديونها عندما انهارت أسعار النفط في ١٩٨١. وتكفلت الأزمة العالمية التي أعقبت ذلك بوضع المسمار الأخير في نعش حركة العالم الثالث. كما أطلقت العنان لدول شمال العالم في تفكيك التحول الصناعي الجنوبي وبدء التفاوض على ضوابط ما كان في سبيله لأن يصبح منظمة التجارة العالمية في ١٩٨٦، وهو النقيض التام للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

# هذه ليست العالم-الثالثية كما عرفتها جدتك

إلا أن موت حركة العالم الثالث لم يؤذن بنهاية التعاون الاقتصادي الجنوبي-الجنوبي. فعلى العكس، شهدت السنوات ال٣٠ الماضية بَرَكة في العلاقات الاقتصادية الجنوبية-الجنوبية لم تحِل أبدا في السنوات الذهبية لزمن العالم الثالث. فمن عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية، منذ عقد ١٩٥٠، إلى أواخر عقد ١٩٨٠، مثل التبادل التجاري الجنوبي-الجنوبي على وجه التقريب من ٥ إلى ١٠ بالمائة من إجمالي التجارة العالمية. غير أن هذا الرقم ازداد، بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠، من ١٠ بالمائة إلى ١٦ بالمائة. وبحلول عام ٢٠٠٥، بلغ ٢٠ بالمائة، وبحلول ٢٠١٣، كان ٣١ بالمائة من إجمالي التجارة العالمية يتم بين اثنين أو أكثر من بلدان الجنوب. في ١٩٥٠، مثلت الصادرات من الجنوب إلى بقية العالم قرابة ٣٠ بالمائة من إجمالي التجارة العالمية، وبحلول عام ٢٠١٣ كانت هذه النسبة قد ارتفعت إلى ٥٤ بالمائة. وفي الفترة نفسها، حدثت نقلة في اتجاه تلك الصادرات. بحلول عام ٢٠١٣، كان أكثر من ٥٨ بالمائة من إجمالي الصادرات الجنوبية يُشحن إلى بلدان جنوبية أخرى. كما كانت التدفقات المالية الجنوبية-الجنوبية العالمية قد ارتفعت ارتفاعا لافتا. أما نصيب جنوب العالم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الداخلة، على سبيل المثال، فازداد من أقل من ٣٠ بالمائة في ١٩٧٠ إلى أكثر من ٦٠ بالمائة في ٢٠١٣. وأثناء هذه الفترة، كان الجنوب قد أصبح أيضا مستثمرا رئيسيا في بلدان أخرى، رافعا نصيبه من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الخارجة من ثلث الواحد بالمائة في ١٩٧٠ إلى ما يقل قليلا عن ٤٠ بالمائة في ٢٠١٣، وذهب أكثر من ٦٠ بالمائة من هذه التدفقات إلى بلدان جنوبية أخرى.[[1]](#footnote-0)

وباعتبار أن المناصرة القديمة للجنوب والجنوب اعتيد أن تأتي من الاقتصاديين السياسيين الجذريين، فإن هذه التطورات تلقى تأييدا متحمسا من جهات مثيرة للغرابة، من جريدة «وول ستريت جورنال»، التي حاججت بأن التجارة الجنوبية-الجنوبية يمكنها أن تفتح عصر عولمة جديدة، إلى منظمة التجارة العالمية، والتي في تقريرها الرئيسي لعام ٢٠٠٦ استدعت بنبرة موافقة فرضية بريپيش الشهيرة الخاصة باختلال مؤشر التجارة لصالح الاستيراد، لتشجع الارتفاع في التجارة الجنوبية-الجنوبية في المنتجات الصناعية. وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة يُحتفل الآن ب١٢ سپتمبر/أيلول من كل عام بصفته يوم التعاون الجنوبي-الجنوبي. ويوافق اليوم تبني خطة بوينوس آيرس للعمل من أجل تعزيز وتنفيذ التعاون التقني بين البلدان النامية، وحدث ذلك في بوينوس آيرس في ١٢ سپتمبر/أيلول ١٩٧٨.

غير أن الاقتصاديين البِدْعيين اليوم، وعلى خلاف بريپيش وأمين، لم يعودوا يحتفون احتفاء غير نقدي بأحدث موجات العلاقات الجنوبية-الجنوبية. فهناك اختلافات كبرى عديدة بين اليوم وبين ذلك الزمن الأسبق. أولا، كانت حركة العالم الثالث، سواء عملت من خلال حركة عدم الانحياز، أو كتلة مجموعة ال٧٧، أو مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التجارة والتنمية، مبنية على نقد جذري للاقتصاد العالمي بوصفه غير متكافئ واستغلالي بشكل متأصل بالنسبة إلى جنوب العالم. أما موجة ما بعد عقد ١٩٩٠ من العلاقات الجنوبية-الجنوبية، فقد حدثت في حقبة عولمة نيولبرالية تخلت فيها بلدان نامية كثيرة عن نموذجها التنموي الصناعي (التصنيع الإحلالي محل الواردات) لصالح نمو تسوقه الصادرات. كان في المد الوردي الخاص بالحكومات الأمريكية اللاتينية اليسارية الطالعة في أواخر عقد ١٩٩٠ حفز لتطوير مبادرات جنوبية-جنوبية، مثل تحالف ألبا - اتفاقية التجارة الإقليمية الكوبية-الڤنزولية - وإعلانات كوشابامبا من أجل الوحدة الأمريكية اللاتينية، قدمت مواقف نقدية من الرأسمالية العالمية. أما الصعود الأخير في العلاقات الجنوبية-الجنوبية فتقوده بلدان نامية اعتنقت الاقتصاد العالمي.

اختلاف كبير ثانٍ بين الأمس واليوم هو أن دَفعة لا يستهان بها لزيادة الروابط الجنوبية-الجنوبية، بما في ذلك اتفاقات التجارة الجنوبية-الجنوبية، مصدرها الشركات متعددة الجنسيات المهتمة بلبرلة الاقتصاد الجنوبي-الجنوبي لتعزيز سلاسل إنتاج وتوريد السلع. ففي عالم تتناقص فيه الحواجز الجمركية بين الشمال والشمال وبين الشمال والجنوب، كانت التعريفات الجنوبية-الجنوبية واحدة من العقبات الأخيرة الباقية أمام التجارة العالمية الحرة. وتفكيك الحواجز الجمركية بين الجنوب والجنوب يؤدي في آن معا وظيفة تسليس عمليات الإنتاج وكذلك السماح للشركات متعددة الجنسيات باستخدام بلدان جنوبية معينة كمنصات إطلاق للتصدير إلى جيرانها. وقد يساعد هذا في تفسير التبني المفاجئ للتجارة الجنوبية-الجنوبية من قِبل كيانات على شاكلة منظمة التجارة العالمية، والتي من بين أهدافها الرئيسية خفض الحواجز التجارية على مستوى العالم.

الاختلاف الثالث وربما الأشد إثارة للقلق هو المستوى الدرامي من التفاوت داخل جنوب العالم، على الأخص في التحول الصناعي والتطور التكنولوجي. فصعود التجارة الجنوبية-الجنوبية أغلبه في يد بلدان قليلة، على رأسها الصين واقتصادات آسيوية بازغة أخرى، لها نصيب الأسد من التجارة والتدفقات المالية. أما بقية جنوب العالم فيتخلف عن الركب بمسافة. وقد طرح هذا الموقف احتمالية أن تكون التفاعلات الاقتصادية تحت راية التجارة الجنوبية-الجنوبية قادرة على خلق التفاوت نفسه الذي خلقته التجارة الشمالية-الجنوبية التقليدية، على الأخص حينما يتعلق الأمر بالتجارة في المنتجات الصناعية.

# دخول التنين إلى المسرح

كانت الفترة الممتدة من أواخر عقد ١٩٥٠ إلى أواخر عقد ١٩٧٠ أبعد ما تكون عن المثالية، ولكنها شهدت في المجمل نموا اقتصاديا يعتد به ومستويات إنتاجية متصاعدة، بمصاحبة ارتفاع عام في مؤشرات التنمية الإنسانية في مجالي الصحة والتعليم، وتراجع للفقر. غير أن عقابيل أزمة الدين والموجة النيولبرالية كان لها أثر ذو شأن على المنطقتين المعنيتين.

ففي أمريكا اللاتينية، ارتفع معدل الفقر بنسبة ٨ بالمائة بين ١٩٨٠ و١٩٩٠، وتراجعت الأجور الحقيقية واحتد تفاوت الدخل بشكل مفجع مع اقتطاع الحكومات من الإنفاق الاجتماعي. وقد حاجج الاقتصادي الكولومبي خوسيه أنطونيو أوكامپو بأن معدل الاستثمار هبط من ذروته لأعوام ١٩٧٥-١٩٨٠ ولم يعُد كما كان قط، وهذا بمثابة "ربع قرن ضائع" أو أكثر لا مجرد "عقد ضائع". أما في الشرق الأوسط، فقد اتجهت مصر وتونس والسودان والمغرب والأردن كلها إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عقد ١٩٨٠، وتبعتها بلدان أخرى عديدة في عقد ١٩٩٠. وكان من شأن تراجع أسعار النفط في منتصف عقد ١٩٨٠ أن يغيّب الفاصل الحامي المعتاد المتوفر للاقتصادات النفطية الرئيسية والثانوية، وأن يجعل متوسط معدلات النمو للمنطقة بكاملها أقرب إلى الصفر. كانت خصخصة الشركات المملوكة للدولة أولوية في هذه الفترة لتقليل حجم القطاع العام ’الأقل كفاءة‘، وخُصخص أكثر من ٢٧١ شركة مملوكة للدولة عبر سبع بلدان خلال هذه الفترة الزمنية.[[2]](#footnote-1)

لم تفكك بلدان الشرق الأوسط أنظمة دولة الرفاه فيها، ولا قطاعاتها العامة الكبيرة، بالكامل، وزادت بلدان شمال أفريقية عديدة من صادرات صناعاتها التحويلية بعد توقيع اتفاقات تجارة مع الاتحاد الأوروپي. ولكن بقي أن أيا من البلدان لم يصبح مركز قوة صناعية وأن النجاحات كانت خجولة. وبالمثل، شهد المد الوردي في أمريكا اللاتينية حكومات يسارية وصلت إلى السلطة في أواخر عقد ١٩٩٠ راكبة موجة من الحشد الشعبي ضد النيولبرالية. وبالرغم من أن الحكومات اتبعت طائفة من السياسات المختلفة، وسّع الكثير منها نطاق البرامج الاجتماعية والفرص التعليمية، وأعاد تأميم الصناعات المخصخصة سابقا، وحاول في العموم شق طريق للمزيد من الاستقلالية عن المؤسسات متعددة الجنسيات مثل صندوق النقد الدولي. في بعض الحالات، كما في حالة البرازيل، أسفرت هذه الجهود عن تقليلات مبهرة للفقر والتفاوت. وبالرغم من ذلك، فإن أيا من البلدان الأمريكية اللاتينية لم يُعِد بجدية تدشين السياسة الصناعية أو يتمكن من توسيع قاعدته التصنيعية.

ومن ثم كان الارتفاع العالمي في أسعار السلع والنفط في منتصف عقد ٢٠٠٠ نعمة ونقمة على كلتا المنطقتين. فسمح للحكومات بتخفيف حدة المطالب الاجتماعية دون التصدي بجدية لمواطن الخلل في قواعدها الاقتصادية. فالصعود الصيني بسرعة البرق على المستوى العالمي، على الأخص بعد دخولها منظمة التجارة العالمية في ٢٠٠١، كثف شدة العلاقات بين البلد الآخذة حثيثا في التحول الصناعي وبقية جنوب العالم. كانت حركة العالم الثالث يطغى عليها أمثال جمال عبد الناصر المصري وتيتو اليوغوسلاڤي ونهرو الهندي. وفي وقت مؤتمر باندونغ، كانت الصين تتمنى أن تحصل على موطئ قدم في الشؤون الأفرو-آسيوية لتفلت من عزلتها الدولية المفروضة من قِبل الولايات المتحدة والاتحاد السوڤياتي. وتأخر مستواها التصنيعي بدرجة يعتد بها عن غيرها من أمثال البرازيل والأرجنتين. أما اليوم فللاقتصاد الصيني الكلمة العليا في جنوب العالم وانقلبت الطاولات بشدة.

وبالرغم من إمكانات وجود مصادر بديلة للتمويل والتجارة ونقل التكنولوجيا بوجود الصين، فإن أنماط التبادل التجاري مع الصين بالغة التفاوت الآن في المنطقتين. وعلى سبيل المثال، ففي ٢٠١٢، كان ٧٤ بالمائة و٦١ بالمائة من صادرات الأرجنتين وتشيلي إلى الصين على الترتيب يخص منتجات أساسية غير معالجة أو سلعا أولية. ومجتمعة بالصناعات التحويلية كثيفة الاستهلاك للموارد (وهي منتجات منخفضة التكنولوجيا يكون تطويرها بالأساس عن طريق معالجة المواد الخام)، مثلت البضائع الأولية ٩٢.٦ بالمائة و٩٩.٥ بالمائة من صادرات الأرجنتين وتشيلي إلى الصين على الترتيب في ٢٠١٢. وحتى في حالة بلدان أنجح في التحول الصناعي كالبرازيل، يبدو المستقبل قاتما إذ كان ٩٢ بالمائة من الصادرات البرازيلية إلى الصين في ٢٠١٢ يخص إما سلعا أولية أو صناعات تحويلية كثيفة الاستهلالك للموارد الطبيعية. وعلى نحو مماثل، فما يزيد على ٧٦ بالمائة من واردات الصين من الشرق الأوسط يأتي في شكل منتجات أولية أو صناعات تحويلية كثيفة الاستهلاك للموارد الطبيعية بينما حوالي ٧٠ بالمائة من صادراتها إلى المنطقة يأتي في شكل صناعات تحويلية محكمة وعالية التكنولوجيا نسبيا. وصعود الصين لا يسفر فقط عن علاقات تجارية متفاوتة بين هاتين المنطقتين: فدخولها في منظمة التجارة العالمية ساعد في الحقيقة على مزاحمة صادرات أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط الصناعية في مناطق ثالثة نظرا لجودتها الأعلى أو أسعارها الأرخص.

# أكلما تغيرت الأمور، بقيت كما كانت؟

إلا أن من الصعب أن نأخذ بجدية شديدة التحذيرات الأخيرة الصادرة عن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ركس تلرسون بشأن "الإمپريالية" الصينية في أمريكا اللاتينية.[[3]](#footnote-2) ليس لأن نفوذ الصين المتنامي في المنطقة فوق الشبهات―فمن المؤكد أن العلاقة القائمة تثير أسئلة جدية حول الإنصاف، والتمكين لاقتصاد بُناء على استخراج الموارد الطبيعية، والشفافية المالية، وأكثر من ذلك. وإنما تصبح تحذيرات تلرسون خاوية الصدى لأنها تشي بمدى قلة ما تغير في التجارة والتمويل الدوليين. فبينما تطورت العلاقات الجنوبية-الجنوبية بالتأكيد منذ زمن باندونغ وحركة عدم الانحياز و«النظام الاقتصادي العالمي الجديد»، كان ما صمد هو الهيمنة الأمريكية التي بقيت الوضع التلقائي في أوساط الدوائر الأكاديمية والشعبية في شمال العالم، بينما يُحكم على العلاقات الدولية البديلة وفق أسمى المثل. وعلى النحو نفسه الذي أدان به الأكاديميون وصناع السياسات في الولايات المتحدة وأوروپا ذات يوم "حيادية" عدم الانحياز باعتباره ساذجا أو خبيث الطوايا، تعامَل محاولات جنوب العالم اليوم لتنويع علاقاته الدولية بريبة، أو، بصورة متزايدة، وكما تعبر بلاغة الرئيس دونالد ترامپ، بوصفها هجوما على الولايات المتحدة نفسها.

وفي مناطق طالما اشتبكت في أوحال النفوذ الأورو-أمريكي، فإن وصول وزن معادل يوفر على الأقل فرصة لموازنة المصالح المختلفة أمام بعضها البعض، وكما يرجى، بالطبع، مع ذلك الحذر المتولد من عقود استغرقتها تجربة استكشاف ومقاومة الإمپريالية والإمپريالية الجديدة. ففي نهاية المطاف، لم تخلق الصين نظام بريتون وودز النقدي، ولا هي (حتى الآن) هندست وفرضت سياسات تكييف هيكلي تخريبية عن طريق التحكم في مؤسسات مالية من صنعها، كما فعلت سياسات اللبرلة الخاصة بما يسمى "إجماع واشنطن" من خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ولا ثبت (بعد) أن الصين مهتمة بإطاحة الحكومات في أمريكا اللاتينية حسب هواها، كما فعلت الولايات المتحدة حين ساندت خلع الرئيسي الهوندوراسي مانويل زيلايا في ٢٠٠٩، أو الرئيس الپاراغويّ فرناندو لوغو في ٢٠١٢ أو الرئيسة البرازيلية ديلما روسيف في ٢٠١٦.

وحتى الاتهامات الموجهة إلى الصين بالإقراض "غير المسؤول" لبلدان مثل ڤنزويلا أو الشكاوى من مجيء الدعم النقدي السائل أيضا بشروط وقيود على طراز البنك الدولي لم تصمد أمام الفحص الدقيق.وقد توصل المعهد العالمي للتنمية والبيئة في جامعة تَفْتْس[[4]](#footnote-3) إلى أن الإقراض الصيني كان مقيدا بمشتروات من المعدات الصينية، وليس مشروطا بتغييرات في السياسة الحكومية. والتهمة القائلة بأن الصين تشتري النفوذ بضخ أموال سائلة سخية لا تصمد أيضا أمام الفحص الدقيق. وتوصلت الدراسة نفسها إلى أن المقترضين الأمريكيين اللاتينيين يدفعون عموما في الحقيقة قسط تأمين مرتفع عن المعدلات الدولية للحصول على القروض الصينية. والأحرى أن توفر التمويل الصيني يعني أن بإمكان أمريكا اللاتينية "الحصول على مزيد من التمويل للبنية التحتية والمشروعات الصناعية لتعزيز التنمية طويلة المدى،"[[5]](#footnote-4) أي من أجل أولوياتها هي لا الأولويات ذات المنبع الغربي.

ولا شك أن ادعاءات فساد وسوء إدارة التمويلات الصينية عبر نصف الكرة الجنوبي تثير أسئلة جدية حول الشفافية وحكم القانون. وهذه القضايا الخطيرة، وكذلك الاختلالات التجارية والمالية، تكشف عن عيوب بنيوية وتحديات حوكمة طويلة المدى في المناطق نفسها أكثر من كونها تبين طموحات إمپريالية مكتشفة حديثا. سيحتاج جنوب العالم إلى التصدي لهذه القضايا، وأن يسرع في ذلك، إن كان له أن يحول بشائر جهود التعاون إلى تغيرات تدوم في السياسيّات الجغرافية العالمية. أما الآن، فالواضح أن صعود الصين إلى جانب بلدان جنوبية كبيرة أخرى، ودورها الفعال في منظمة التجارة العالمية ومحافل عالمية أخرى، عطّلا تسيُّد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروپي وكندا والياپان على الموقف، وخلقا إمكانات يعتد بها للتنمية الإنسانية المستقلة لم توجد في عقدي ١٩٨٠ و١٩٩٠. ويصبح مستقبل جنوب العالم، أكثر فأكثر، في يديه هو.

1. Omar S. Dahi and Firat Demir, *South-South Trade and Finance in the Twenty-First Century: Rise of the South or a Second Great Divergence* (London: Anthem Press, 2016). [↑](#footnote-ref-0)
2. Adam Hanieh, *Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East* (Haymarket Books, 2013) p. 49. [↑](#footnote-ref-1)
3. Robbie Gramer, Keith Johnson, “Tillerson Praises Monroe Doctrine, Warns Latin America of ‘Imperial’ Chinese Ambitions,” *Foreign Policy*, February 2, 2018. [↑](#footnote-ref-2)
4. Kevin P. Gallagher, Amos Irwin, and Katherine Koleski, “The New Banks in Town: Chinese Finance in Latin America,” Report by Global Development and Environment Institute at Tufts University, February 2012. [↑](#footnote-ref-3)
5. Ibid, p. 2. [↑](#footnote-ref-4)